المحاضرة السابعة: المحور الثالث: النظام المحاسبي المالي SCF و معايير المحاسبة الدولية

1- نبذة تاريخية عن ظهور النظام المحاسبي المالي بالجزائر:

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة أدى إلى ضرورة تبني نظام محاسبي يختلف عن النظام المحاسبي السابق و المطبق منذ سنة 1976، حيث تماشى هذا الأخير بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه المركزي، و لكن لم يتماشى فيما بعد مع متطلبات المستثمرين و المهنيين.

1-1 الإطار المفاهيمي:

لقد أسندت أعمال الإصلاح المحاسبي بداية إلى المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري الذي قام بإعداد قائمتين للأسئلة حول تقييم المخطط المحاسبي الوطني السابق، و ذلك بهدف مراجعته، و كانت معظم النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة مجرد نتائج تقنية ، لذلك تولى المجلس الفرنسي للمحاسبة بعد سنة 2000 عملية الإصلاح و التحديث للنظام المحاسبي الوطني، و في ظل ذلك تم وضع ثلاث اقتراحات وهي:

***الاقتراح الأول: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني**

الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني مع إضافة الإصلاح في الجانب التقني، و الأخذ بعين الاعتبار التغيير في المحيط الاقتصادي للجزائر، حيث أن أهم ما يؤخذ على هذا الاقتراح النظر في التطبيقات المحاسبية ، لكن لم يتم إيجاد حلول للنقائص، و عدم اعتماد هذا الأخير على المعايير المحاسبية الدولية، و هذا ما يعرقل عملية تحديث النظام المحاسبي الجزائري.

***الاقتراح الثاني: تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع النتائج الدولية**

الاحتفاظ بهيكلة المخطط المحاسبي الوطني، مع اعتماد بعض النتائج التقنية و المعايير المحاسبية الدولية، إذ يسمح بعرض و تقديم الحسابات بوضوح و شفافية للمستثمرين الأجانب، و المساهمة في تحسين المعلومات المقدمة، و لكن من سلبياته هو إمكانية عدم التناسق بين المعالجة الوطنية و بعض التنظيمات.

***الاقتراح الثالث: إنشاء نظام محاسبي متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**

يقوم على إنشاء نظام محاسبي وطني جديد و متطور، على أساس مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد المعتمدة و الصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية، مع مراعاة الاعتبارات و الخصائص الوطنية.

و قد وقع اختيار الهيئات الوطنية المختصة على هذا الاقتراح (الثالث)، حيث تم إنشاء نظام محاسبي مالي يتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية .

و تم إصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي و المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 و القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها بالإضافة إلى مدونة الحسابات و قواعد سيرها و الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

إذ يتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 07-11 مما يلي:

- ✓ الإطار التصوري للمحاسبة.
- ✓ المعايير المحاسبية.
- ✓ مدونة الحسابات.

حيث صدرت عدة مراسيم و قوانين توضح قواعد و طرق تطبيق النظام المحاسبي المالي ندرج أهمها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي و محتوياتها